

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المرفقات: ١

الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العامة للبنك عام ٢٠١٥ م

قرار الهيئة الشرعية رقم (٩١ ط)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:  
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها التاسع والخمسين بعد الأربعين، المنعقد يوم الاثنين ٤/٧/١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٤/١١ م، في مدينة الرياض بالقرير الرئيس للبنك، قد أطلعت على مسودة بيان الهيئة الشرعية للجمعية العامة للبنك عام ٢٠١٥ م الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداوله والمناقشة، وإجراء التعديلات الالزامه قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ. د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضوًيا)

أ. د. عبدالله بن موسى العمار (عضوًيا)

أ. د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضوًيا)

أ. د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضوًيا)



بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العامة لبنك البلاد

المنعقدة يوم الاثنين ٤/٧/١٤٣٧ هـ الموافق ١١/٤/٢٠١٦ م

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من مسؤوليات الهيئة الشرعية إبداء الرأي لجمعيتكم الموقرة بشأن الأداء الشرعي للبنك، وقد اطلعت خلال العام ٢٠١٥ م على الموضوعات التي عرضتها أمانة الهيئة الشرعية في خمسة اجتماعات للهيئة الشرعية، وخمسة عشر اجتماعاً للجنة التحضيرية للهيئة الشرعية.

وقد اطلعت على القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد وشركة البلاد المالية وشركة البلاد العقارية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ هـ الموافق ١٤٣٧/٣/٢٠ م، وعلى تقرير مراجعي الحسابات.

وقد اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وبناء على ما سبق، فإن الهيئة الشرعية توضح لجمعيتكم الموقرة ما يأتي:

**أولاً: الأداء الشرعي:**

لم تظهر تقارير الرقابة الشرعية ملحوظات تؤثر في التزام البنك في معاملاته بقرارات الهيئة الشرعية وتوجيهاتها في الجملة، فقد أظهرت تقارير الرقابة الشرعية أن عدد الملاحظات الشرعية على أداء البنك خلال العام ٢٠١٥ م ست وثلاثون ملاحظة رقابية، صحيحة جميعها بالتواصل مع الإدارات المعنية بالبنك.

ثانيًا: الزكاة:

توصلت الهيئة الشرعية بعد دراسة القوائم المالية الموحدة إلى أن مقدار الزكاة الواجب شرعاً عن عام ٢٠١٥م هو مائة وثمانية عشر مليوناً وستمائة وواحد وأربعون ألف ريال، فيجب على البنك إخراج الزكاة الواجبة شرعاً والمساعدة إلى ذلك، تبرئة لذمة البنك والمساهمين.

ثالثاً: التطهير:

بلغ رصيد حساب التطهير قرابة مئة وألف ريال، ويخلص البنك منها بصرفها للجهات الخيرية؛ استجابة لقرارات الهيئة الشرعية.

هذا ونسأله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى، ويجعلنا من المتعاونين على البر والتقوى.

والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

